

إطار مقترح لفرض ضريبة لحماية البيئة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة - دراسة مقارنة

دلال محمد نظمي عبد العزيز محمد^(١) - عاطف عبد الحميد حسن^(٢)
محمد عبد العزيز خليفة^(٣)

(١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢ (كلية الحقوق
جامعة عين شمس ٣) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

استهدف هذا البحث التعرف على العلاقة بين فرض ضريبة لحماية البيئة وحماية البيئة من التلوث والتنمية المستدامة، ويتحقق الهدف الرئيسي للبحث من خلال إختبار العلاقة بين كلاً من: الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، صور الحوافز الضريبية، مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات، سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي، سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي وبين حماية البيئة من التلوث، التنمية المستدامة.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافه المحددة من قبل الباحثون، حيث تم توزيع استقصاء رأى على عينة عشوائية من العاملين بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية وعددهم ٣٨٣ مفردة، وقد كانت قوائم الاستقصاء جميعها صالحة للقيام بتحليل نتائج الاجابات الواردة بها إحصائياً. وقد أظهرت النتائج العامة للدراسة صدق وصحة وفعالية نموذج الدراسة المقترح.

من أهم النتائج التي تم التوصل لها ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من: صور الحوافز الضريبية، ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي على حماية البيئة من التلوث، كما توصل الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من: مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات، سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي، سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي على التنمية المستدامة بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية، وأوصى الباحثون بمجموعة من التوصيات أهمها:

تضمن القوانين ذات الصلة بالمحافظة على البيئة حوافز ضريبية مناسبة للمنظمات الخضراء، إرفاق أدلة أو لوائح تنفيذية مع القوانين والمدونات القانونية توضح كيفية ضبط المواد الملوثة، وكيفية التخلص منها بشكل آمن. **الكلمات المفتاحية:** الضرائب البيئية، حماية البيئة، التنمية المستدامة، سياسة التحفيز، سياسة الإكراه، الإهلاك المعجل للآلات، صور الحوافز الضريبية، ضوابط منح الحوافز الضريبية.

مقدمة

تكاد تجمع الشواهد على أن كل عصر من العصور له قضية تفرض نفسها، ومن ثم تشغل عقول المفكرين وقضية هذا الزمن هي قضية التلوث البيئي التي تمس الإنسان في كيانه وآماله ومستقبله وعليه اعتبرت من أبرز وأخطر قضايا هذا العصر التي يصعب تأجيل الاهتمام بها لما تمثله من تهديد بشري.

وقد شهد النصف الثاني من هذا القرن اهتماماً متزايداً بالبيئة من جانب العلماء في مختلف ميادين البحث الاقتصادي والسلوكي والاجتماعي فضلاً عن اهتمام رجال السياسة والمخططين وذلك نظراً لما أصابها في مواقع عديدة من العالم من تدهور جسد أزماتها والتي تجسدت في ظاهرة التلوث وما ترتب على ذلك من آثار بالغة السوء على حاضرها ومستقبلها ما لم تتخذ الإجراءات والأساليب الكفيلة بحمايتها ومحاصرة الأسباب المؤدية إلى تدهورها.

على المحور المحلي، طبقاً للتقرير السنوي عن إحصاءات إدارة المخلفات في مصر والمصدر في ٢٠١٣ (التقرير الأحدث الصادر بهذا الشأن)، فإن مصر قد أنتجت إجمالي ٨٩,٠٣ مليون طن من المخلفات الصلبة؛ الغالبية منها كانت المخلفات البلدية الصلبة والتي بلغت ٢١ مليون طن. (الموقع الرسمي لجهاز تنظيم إدارة المخلفات في ٢٠٢٢/٧/٢٢).

والمخلفات في الوقت الحالي ينظر إليها غالبية العاملين في هذا المجال على أنها مشكلة نفايات، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها ثروات من الواجب الاهتمام بها حتى يمكن

الاستفادة منها. وإعتماداً على هذا يختلف سلوك الافراد وفقاً لنظرتهم الى المخلفات، فمنهم من ينظر إليها على انها مشكلة فيسلك سلوكاً يختلف عن سلوك من ينظر إليها على انها ثروة يجب الاستفادة منها. (Nathanson,2015)

ومن ثم، تشكلت الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة والتي تشكل ٦٠% من المخلفات بشكل عام، وتصدرت مشكلة المخلفات أحد أهم اولويات الحكومة ويتضح ذلك من خلال اتجاهاها الحاسم لمواجهة المشكلة والتعامل معها بأسلوب علمي مخطط مع دعم المشاركة من جميع الأطراف وتبوير الامكانيات والموارد اللازمة لذلك، كما تولت وزارة الدولة لشئون البيئة المسئوليات الخاصة بوضع التشريعات والسياسات واصدار الادلة الارشادية التي تدعم اجهزة الادارة المحلية المعنية لحل مشكلة المخلفات الصلبة، وللتحول تدريجياً لنظام فعال ومستدام لإدارة المخلفات الصلبة بما يضمن حماية البيئة والصحة العامة والمحافظة على المظهر الحضارى. (فؤاد، ٢٠٢١)

ومن هنا يتضح أهمية إلقاء الضوء على دور التشريعات الجنائية التي تعتبر من أهم الأدوات الفعالة ذات تأثير على حماية البيئة، وتعتبر الجباية إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة التي تهدف لحماية البيئة من خطة التوسع الاقتصادي والصناعي وذلك عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة التلوث.

مشكلة البحث

عرض الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فى نشرته السنوية لإحصاءات البيئة - الجزء الثالث: "المخلفات والكوارث البيئية": إصدار يوليو ٢٠٢٠ ان كمية المخلفات الصلبة المتولدة خلال عام ٢٠١٨ بمحافظة القليوبية (المحافظة التي يقع مجتمع الدراسة فيها) بلغت

١٦٠٠٠٠٠٠ طن منها كمية ٩٢٠٠ طن عبارة عن مخلفات صناعية. (النشرة السنوية لإحصاءات البيئة، ٢٠٢٠)

كما أورد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الإصدار التالي للنشرة السنوية لإحصاءات البيئة (إصدار أغسطس ٢٠٢١) أن إجمالي عدد المدافن الصحية للمخلفات على مستوى محافظات الجمهورية بلغ ٢١ مدفن نصيب محافظة القليوبية منها مدفن واحد، وإن عدد مصانع تدوير المخلفات على مستوى الجمهورية بلغ ٥٢ مصنع نصيب محافظة القليوبية منها مصنع واحد فقط. (النشرة السنوية لإحصاءات البيئة، ٢٠٢١)

وفي نشرة أخرى للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ورد أن قيمة مخلفات الانتاج للأنشطة الصناعية بمصر في الجانب الدائن في حسابات الانتاج والمتاجرة عن عام ٢٠١٨ قيمتها ١٠,٨ مليار جنيه مصرى تقريباً. يخص الصناعات التحويلية ما قيمته ٤,٨ مليار جنيه تقريباً، وفي المقابل ظهرت قيمة المخلفات كإيراد في حسابات الأرباح والخسائر لذات العام بقيمة ١٧٤,٦ مليار جنيه مصرى يخص الصناعات التحويلية منها ١٧١,٦ مليار جنيه مصرى تقريباً. (النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص الاستثمارى، ٢٠٢٠)

من كل البيانات السابقة يتضح ضخامة حجم المخلفات الصناعية في مصر بشكل عام في مقابل الانخفاض الكبير في عدد المدافن الصحية ومصانع تدوير القمامة، وفي الجانب الآخر نجد ان قيمة المخلفات المتولدة عن النشاط الانتاجي للعام الواحد تجاوزت ما قيمته ١٠ مليار جنيه.

وعلى الجانب التشريعي، أوضحت دراسة (حافظ، ٢٠١١) أن المنظومة القانونية السارية من التشريعات واللوائح والقوانين من النظم القانونية لم تعالج المخلفات معالجة شاملة، كما انها لم تؤدى فعاليتها ومن ثم فهناك قصور تشريعي وتنفيذى على السواء يستدعى الى محاولة

وضع تصور مقترح تشريعي وتنظيمي في ضوء تلافى أوجه القصور القائمة التي تحول دون معالجة قانونية لإدارة متكاملة للمخلفات الصلبة بمصر.

فالمتابع للشأن القانوني في هذه الجزئية سيجد أنه لا يوجد نص تشريعي يفرض ضريبة بيئية على الأعمال والمشروعات التي تقوم بانتهاك الموارد الطبيعية أو يترتب عليها إضراراً بالبيئة، ولم يطرق القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بضرائب الدخل وكذلك القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ الخاص بضريبة القيمة المضافة بشكل مباشر لموضوع منع التلوث. ولهذا قد يكون الفكر القانوني في حاجة إلى تنظيم تشريعي للتأكيد على حماية البيئة، ومن ثم تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في قصور النصوص التشريعية عن إيجاد نص يفرض ضريبة بيئية أو إعطاء مزايا وحوافز للشركات التي تحافظ على البيئة.

أهمية البحث

- الاهتمام العالمي المكثف بموضوع حماية البيئة من التلوث كونها من أكثر قضايا عالمنا المعاصر أهمية لما تسببه من مشاكل التلوث البيئي.
- الاستعانة بالخيار الضريبي الذي يؤدي إلى فرض الضرائب على التلوث ومظاهر الأذى البيئي الأخرى بما يدفع الأفراد والمنشآت إلى سداد ثمن الضرر البيئي.
- دعم دور الوحدات الإدارية بمصر في مهمة جمع ومعالجة المخلفات الصلبة بما يضمن حماية البيئة والصحة العامة (وحدات الإدارة المحلية والحكم المحلي، جهاز شؤون البيئة، جهاز تنظيم إدارة المخلفات)

أهداف البحث

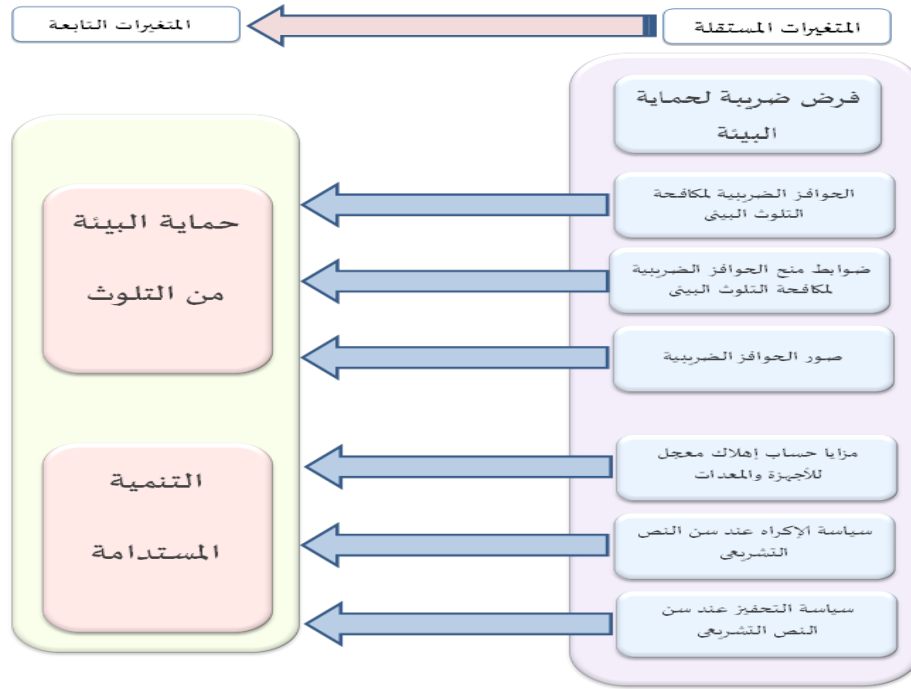
يهدف البحث الحالي إلى إستيضاح تأثير فرض ضريبة لحماية البيئة على حماية البيئة من التلوث، وعلى التنمية المستدامة. بالإضافة إلى الخروج بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توضيح كيفية فرض ضريبة لحماية البيئة بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية.

فروض البحث

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على حماية البيئة من التلوث.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على التنمية المستدامة.

ويوضح الشكل التالي شكل رقم (1) نموذج الدراسة موضحا عليه العلاقات التي تم دراستها بين المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال فروض البحث:



شكل رقم (1): نموذج الدراسة

الدراسات السابقة

١ - دراسة (السعد, ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال توضيح دور الحوافز الضريبية في تخفيض التلوث، ودور الاعفاءات الضريبية في مكافحة التلوث. وتوصلت الدراسة إلى إثبات فعالية استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي من خلال الموافقة المطلقة من المشاركين في الدراسة بمتوسط (٤,٢٤)، كما اوضحت النتائج أهمية وجود ضوابط لمنح الحوافز الضريبية وذلك لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة منها وجود رقابة مستمرة وفعالة من الجهة المختصة بحماية البيئة على المنشآت المتمتعة بالحوافز الضريبية، وان تساهم الحوافز الضريبية بصورة فعلية في تحقيق التنمية وحماية البيئة..

٢ - دراسة (كرودي وحكيمة, ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الصناعية وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، الحد من التلوث البيئي الناتج عن الاستغلال السئ للموارد الطبيعية من قبل المؤسسات. وتوصلت الدراسة الى ان الجباية البيئية تساعد في حماية البيئة من خلال التشريعات الجبائية المطبقة على المؤسسات، وان هذه المؤسسات تعتمد في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على تطبيق الاجراءات البيئية استجابة للقوانين الخاصة بحماية البيئة.

٣ - دراسة (Onur et. al, 2021)

هدفت الدراسة إلى تبين الدور الاستراتيجي لضرائب التجارة والسلع كأدوات بيئية عندما يتسبب استهلاك منتج مستورد في حدوث تلوث وذلك من خلال نموذج الإغراق المتبادل البسيط للتجارة. وتوصلت الدراسة الى أنه بالنسبة للقيم الصغيرة بما فيه الكفاية للخلل الهامشي

197 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

من التلوث، يمكن تفضيل ضرائب السلع على تعريفات الاستيراد، وبالمقارنة مع حالة السياسات التجارية يمكن أن تهيمن التجارة الحرة على الرفاهية حتى بالنسبة للقيم الأعلى من عدم الاستفادة الهامشية من التلوث عندما تكون سلعة تستخدم الضرائب استراتيجيًا كأدوات بيئية.

٤ - دراسة (Bosung, et. al, 2021)

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير عقود سلسلة التوريد على الابتكار البيئي للموردين في ظل وجود ضرائب على الانبعاثات. حيث تأخذ في الاعتبار نوعين مختلفين من عقد أسعار الجملة التي يتم استخدامها بشكل شائع في هذا النوع من الإعدادات: عقد متطلبات الجودة وعقد مشاركة التكلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الضغط الضريبي قد يثبط جهود الابتكار للمورد، والأهم من ذلك تأكيد الدراسة على أن مستوى معتدل للغاية من كثافة الضرائب يمكن أن يزيد من استثمار المورد في الابتكار البيئي بشكل فعال. كما أوضحت أيضًا أن الحساب المزدوج للانبعاثات (أي فرض ضريبة الانبعاثات على المورد أيضًا) قد يثبط الابتكار البيئي للموردين.

٥ - دراسة (Erica and Stanko, 2022)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الالتزام بسياسة ضريبة الكربون على اختيار التكنولوجيا والرعاية الاجتماعية وذلك من خلال طرح التساؤل التاليين: ما هو تأثير التزام السياسة على أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية والضريبة المثلى على الكربون؟، كيف يتأثر ربح الشركة والأثر البيئي بالالتزام وعدم الالتزام بالسياسات. وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمين يمكن أن يحققوا رفاهية اجتماعية أكبر في ظل سياسة الالتزام مقارنة بسياسة عدم الالتزام، وفي حالات معينة، وبمستوى ضريبي أقل. يضاف إلى ذلك أرباح الشركة وفائض المستهلك

دائمًا بقيم أكبر، كما أوضحت النتائج ان الأثر البيئي يكون أقل بموجب سياسة الالتزام بالمقارنة مع سياسة عدم الالتزام عند مستوى ضريبي معين.

٦ - دراسة (Francisco J., et. al, 2022)

هدفت الدراسة إلى تحليل الضرائب البيئية بين دول الاتحاد الأوروبي من منظور بيئي تمثل في كون الضرائب البيئية نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا الصدد تضمن البحث فئتين رئيسيتين من الضرائب البيئية: ضرائب الطاقة والنقل، أما ضرائب التلوث والموارد لم يتم النظر فيها بسبب انخفاض أهميتها الكمية الحالية. وتوصلت الدراسة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين لم تتقارب مع نفس توازن الحالة المستقر فيما يتعلق بالضرائب البيئية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٦، على الرغم من الجهود المبذولة للتنسيق الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي، وعند تحليل العلاقة بين الطاقة والبيئة في الاتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة لم يتم التوصل إلى إجماع واضح لتحقيق تكامل الأهداف البيئية في سياسات الطاقة.

٧ - دراسة (Simon, et. al, 2022)

هدفت الدراسة إلى بحث كيف ولماذا تؤثر استخدامات الإيرادات المختلفة على المواقف العامة تجاه الضرائب البيئية وذلك باستخدام تجربة مسح عشوائية واسعة النطاق على عينة قوامها ٤٢٩٢ مفردة. وتوضح الدراسة كيفية تغيير المواقف تجاه الزيادة المقترحة في ضريبة الركاب الجوية الحالية في السويد عند الجمع بين زيادة ضريبة وثلاثة اقتراحات مختلفة لاستخدام الإيرادات. وتوصلت الدراسة إلى انه على الرغم من أن التركيز كان على المواقف تجاه فرضية زيادة ضريبة الركاب الجوية في السويد، فمن الممكن مع ذلك استخلاص عدد من الاستنتاجات العامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار: أولاً، كيف يتم استخدام هذه الإيرادات لا يهتم بالنسبة للسياسة المواقف، حتى إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إليه العثور على استخدام

199 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

التقييم الدولي ISSN 1110-0826

التقييم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الإيرادات "الصحيح" وتمكين زيادات ضريبية أعلى دون إضعاف التأييد العام. ثانياً، العديد من الأشخاص يربطون بين مزايا الضرائب البيئية وبين الفوائد البيئية والاستثمارات التي تنتجها الإيرادات الضريبية وليس لتأثيرها على الأنماط السلوكية.

٨ - دراسة (Tchorzewska, et. al, 2022)

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية الضرائب البيئية في إسبانيا على مستويات مختلفة من الضرائب بالاقتران مع التمويل العام وذلك لتحديد ما إذا كان الاستعانة بأدوات السياسة البيئية سينجح في تشجيع تبني التقنيات الخضراء بين الشركات الصناعية بأسبانيا ام لا وذلك بالاستعانة بمجموعة بيانات واسعة النطاق من ٢٥٦٢ شركة بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومة الإسبانية تستعين بالضرائب البيئية في نطاق محدود على الرغم من ان الضرائب البيئية ستكون أداة ناجحة للغاية في دفع الصناعة نحو التكيف مع التكنولوجيا الخضراء وتحصيلها، كما انها سترد عائدات كبيرة ، والتي يمكن إعادة تدويرها فيما بعد إلى لتخدم البيئة من خلال إعادة توزيع هذه الاموال على الشركات في شكل إعانات للاستثمار للأخضر.

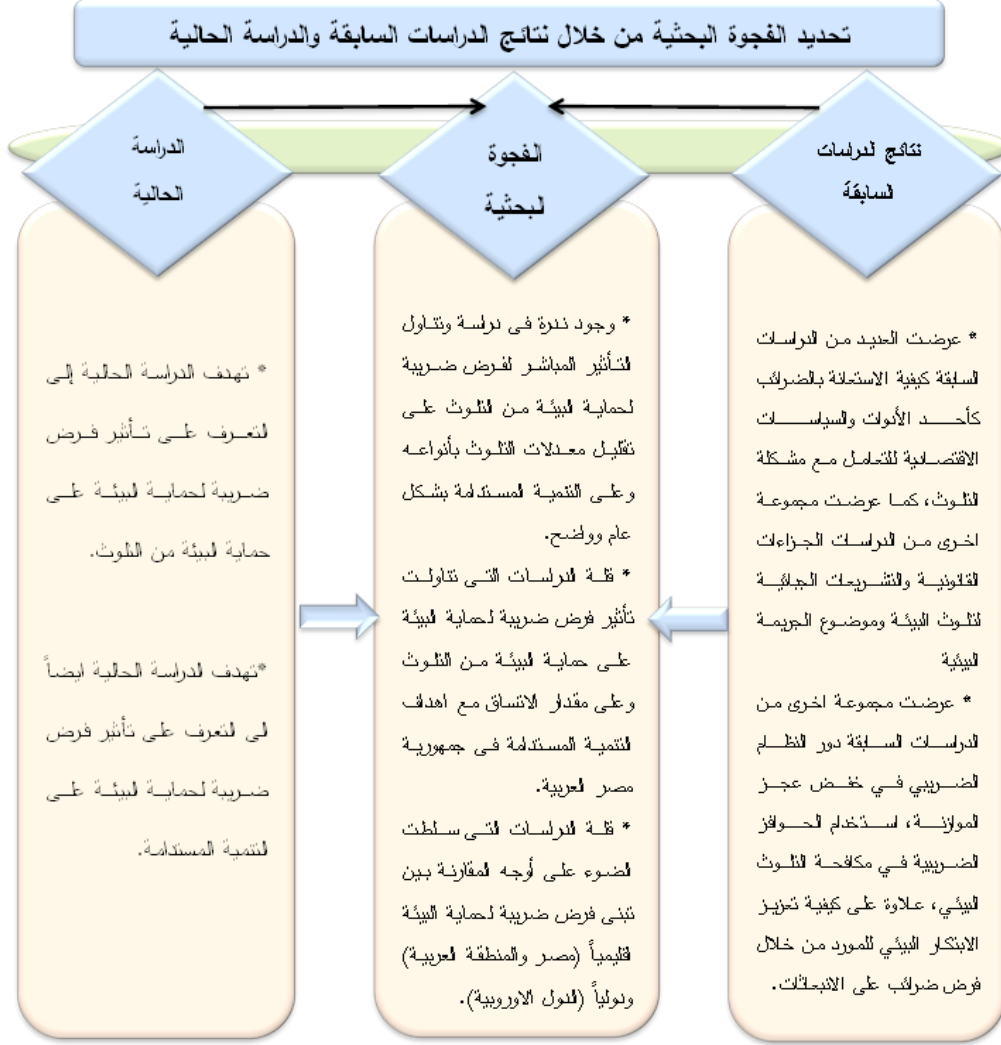
٩ - دراسة (wei et. al, 2022)

هدفت الدراسة الى فهم العلاقة بين الضرائب البيئية ونظم الادارة البيئية الاخرى (EMSS) واقتراح اطار بديل لتنفيذ ضريبة حماية للبيئة (EPT) فى الصين. وتوصلت الدراسة إلى تحديد العديد من السمات المؤسسية للضرائب البيئية التي لم يتم القيام بها والتي تم استكشافها بالكامل فى الابحاث الضريبية السابقة. كذلك اوضحت الدراسة ان اليات تبادل المعلومات هى مفتاح معالجة المخاطر والشكوك المرتبطة بتنفيذ الضريبة البيئية. وان هذه الاليات تعتمد على العلاقة بين ضريبة حماية البيئة ونظم الادارة البيئية.

١٠ - دراسة (Ya-Jun, et. al, 2022)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير استخدام ضريبة بيئية لتعزيز "التصميم من أجل البيئة" بما سيساهم في تقليل النفايات من المنشأ، وتحسين الأداء البيئي وتعظيم الرفاهية الاجتماعية اعتماداً على نموذج تحليلي يقوم بفحص ثلاثة أشكال من الضرائب البيئية (ضريبة خطية، ضريبة ثابتة، وضريبة صفرية) وتقييم مدى تأثيرهم على مستوى "التصميم من أجل البيئة" الأمثل للمنتج. وتوصلت الدراسة إلى أن "الضريبة الثابتة" لا تشجع التصميم المستدام للمنتج، وأن "الضريبة الصفرية" أفضل من "الضريبة الثابتة". على العكس من ذلك يمكن أن تعزز "الضريبة الخطية" تصميم منتج مستدام، كما أن "الضريبة الخطية" يمكن أن تساعد في تحقيق التوازن بين مستوى "التصميم من أجل البيئة" ومزايا أصحاب المصلحة وأداء الرعاية الاجتماعية.

ويمكن تحديد الفجوة البحثية من خلال نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية على النحو التالي ذكره:



شكل رقم (٢)

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

يشهد العالم إهتماماً متزايداً بالقضايا البيئية نظراً لزيادة المشكلات الناجمة عن التلوث البيئي، وهذا أدى بدوره إلى مناداة الجهات المختصة بالمطالبة بحصر هذه المشكلات البيئية، والعمل على إيجاد حلول جذرية لها من منطلق المسؤولية الاجتماعية والقانونية على المجتمع بشكل عام وعلى المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية بشكل خاص، حيث أن هذه المؤسسات هي أحد أهم المسببات للتلوث البيئي.

وينقسم التلوث إلى قسمين أساسيين هما:

- ١- **تلوث طبيعي:** وهو ذلك التلوث الناتج عن العمليات الغير صناعية في الطبيعية وخارج عن إرادة البشر. مثل البراكين والزلازل والأعاصير والفيضانات والنشاط الإشعاعي الطبيعي. (ثامر علي النويران، ٢٠٠٧)
- ٢- **تلوث بشري:** وهو ذلك التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية والزراعية والعمرائية والتي يقوم بها البشر.

أ أشكال (أنواع) التلوث البيئي:

ينقسم التلوث البيئي إلى نوعين رئيسيين وهما: (عبد الباقي، ٢٠١٠، ص ٧١)

- ١- **تلوث مادي:** وهو ذلك التلوث الملموس والذي يحيط بالإنسان فيشعر به ويتأثر به، ويراه بالعين المجردة وقد يكون هو المتسبب الأول والرئيسي فيه في معظم الأحيان، فقد أدى إهمال الإنسان في حق نفسه وأهتمامه وسعيه المستمر وراء التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الإختلال بالتوازن البيئي مما أدى إلى تلوث الماء، والهواء، والغذاء، والتربة.
- ٢- **تلوث معنوي:** هو ذلك التلوث الغير مرئي والذي يهمله الإنسان إعتقاداً منه أنه غير مؤثر على نظام الحياة الطبيعية والمجتمعية، إلا أن هذا التلوث قد يؤدي إلى أخطار ينجم عنها

أضراراً عضويه، أو ضرر سيكولوجي، ومن أنواعه: التلوث السمعي، والتلوث الثقافي، والتلوث الأخلاقي، والتلوث الفكري، والتلوث القيمي.

تكاليف التلوث البيئي: وهي تلك التكاليف التي تتحملها المنظمة نتيجة التلوث الناتج عنها، وتشمل هذه التكاليف: تكاليف أضرار التلوث على الإنسان من مصاريف علاج، بالإضافة إلى الدخل الضائع داخل المنظمة نتيجة لتوقف العمل عند إصابة العاملين بالأمراض نتيجة التلوث، وتكاليف الأضرار على الأراضى الزراعية المجاورة للمنظمة والمتضررة من التلوث الصادر عنها، والكثير من التكاليف المؤثرة على البيئة المحيطة بالمنظمة، بالإضافة إلى ذلك التكاليف الوقائية التي تتحملها في تقليل التلوث، أو إعادة تدوير نفاياتها، أو تكاليف المعدات الواقية للعاملين من كامات وغيرها. (رناد زياد، ٢٠١٧، ص ١٧)

وتنقسم تكاليف التلوث البيئي إلى قسمين:

القسم الأول: تكاليف يمكن قياسها، ويمكن التعبير عنها بقيم نقدية، وهي تكاليف مباشرة، وتعني قيمة الأضرار المباشرة الناتجة عن التلوث مثل :

- تقديم الدعم الطبي من كشوفات وعلاج للمرضى نتيجة التلوث البيئي.
- رواتب وأجور العاملين المصابين بهذه الملوثات.
- تكاليف المحاصيل الزراعية المتأثرة والمتضررة من التلوث البيئي .
- تكاليف التخلص من المخلفات .
- تكاليف إيجاد منتجات صديقة للبيئة. (ثامر علي النويران ، ٢٠٠٧، ص٨)

القسم الثاني: التكاليف غير المباشرة للتلوث وتمثل في :

- تكاليف الموارد البيئية المستنزفة من خلال الإنتاج مثل الماء والهواء والنباتات
- تكاليف تجنب التلوث والبحث عن بيئة جديدة أقل تلوثاً.
- التكاليف المرتبطة بخفض الإنتاج للتقليل من التلوث.

- النفقات العامة المخصصة لشراء تجهيزات لضبط وحماية البيئة.
- إنشاء محطات لتتقية المياه.
- النفقات العامة لتطبيق القوانين والتشريعات البيئية وأجهزة الرقابة.

وفي بعض الحالات قد تكون تكاليف التقليل من التلوث مرتفعة جداً، بحيث لا يستطيع المجتمع تحملها، ومن ثم تقتضي حسابات ودراسات الجدوى القومية الوقف الكلي للأنشطة المسببة للتلوث الناتج عن العمل. (ناعسه وخوري، ٢٠٠٧، ص ٧٣)

أدوات النظام الضريبي البيئي وتقييمها: تعتبر أدوات النظام الضريبي البيئي هي مجمل الإجراءات الضرورية للحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسين نوعيتها، وذلك بهدف تجنب وتلاشي الأضرار الحالية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن، وترك المجال لحياة الأجيال المستقبلية. وتتمثل فيما يلي:

١- الضرائب البيئية: ويقصد بها المبالغ المالية التي تفرضها الدولة جبراً علي كل من يتسبب في تلوث البيئة.

٢- الرسوم البيئية: وتتمثل في الرسوم التي تفرضها الدولة نظير للخدمات العامة التي تقدمها، وتستخدمها في تقنيات التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوماً خاصة لا تظهر إلا عند الإستفادة المباشرة من تلك الخدمات.

٣- الحوافز والإعفاءات الضريبية: وتتمثل في منح الحوافز وتقديم إعفاءات للأنشطة والصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والصديقة للبيئة، وكذلك الصناعات التي تقوم بمعالجة النفايات قبل التخلص منها في البيئة، وأيضاً الإعفاءات الضريبية للتجهيزات والمعدات المستوردة والصديقة للبيئة، وذلك من خلال تخفيض تكلفة إستيرادها. وأخيراً خصم التكاليف التي تتحملها المنشآت الصناعية في سبيل حماية البيئة من الوعاء الخاضع للضريبة لها.

أما تقييم أدوات السياسة البيئية، فتكون من خلال ما يلي:

- **الفعالية البيئية:** ويقصد بها إلى أي مدى تحقق السياسة البيئية هدفها البيئي أو تحقق نتائج إيجابية على صعيد البيئة، حيث تعتمد الفعالية البيئية سياساتها علي التصميم والتطبيق والمشاركة والصرامة.
- **الفعالية في التكلفة:** ويقصد بها إلى أي مدى تحقق السياسة أهدافها بتكلفة أدني للمجتمع، فهناك عدة مكونات للتكلفة، بما في ذلك التكاليف المباشرة المرتبطة بإدارة السياسة وتطبيقها والتكاليف الإجتماعية الغير مباشرة والتي من الصعب قياسها.
- **الإعتبرات المتعلقة بالتوزيع:** ويقصد بها إلى أي مدى تعتبر السياسة الضريبية عادلة ومنصفة في توزيع السياسات والتكاليف البيئية بشكل متساوي بين المنشآت الصناعية.
- **الجدوى المؤسسية:** ويقصد بها إلى أي مدى يمكن إعتبرار السياسة الضريبية أداة شرعية وموافق عليها ويتم إتمادها وتطبيقها (Veklenko, & Others, 2019, P 5).

أ.مشاكل وصعوبات تطبيق الضرائب على التلوث:

- توجد العديد من الصعوبات والتحديات التي تتعلق بتحديد سعر الضريبة الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى المعياري للتلوث، ولكي يتم تحديد هذا السعر يلزم تحديد التكلفة الخارجية للملوثات والتي قد تختلف من وحدة إنتاجية إلى وحدة إنتاجية أخرى، ويواجه تقدير تلك التكلفة العديد من الصعوبات والمشاكل ، ويتعلق بعضها باختيار نماذج التقدير الملائمة، والبعض الآخر يتعلق بصعوبة حصر التكاليف الخارجية، وتحديد نطاقها وإيجاد أسس موضوعية لقياسها.
- في ظل انخفاض الوعي الضريبي، فإن فرض مثل هذه الضرائب البيئية لاسيما إذا كانت بأسعار مرتفعة، سوف يخلق حافزاً قوياً لدى الأفراد والمنظمات على التهرب من الضريبة،

وربما يتم ذلك بالتخلص من الملوثات والنفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة.

- يترتب على فرض هذه الضريبة بعض الآثار الغير مرغوب فيها، والأكثر حدوثاً هو إرتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية. وقد يكون إرتفاع السعر كبير وغير مقبول اقتصادياً أو اجتماعياً، وتزداد المشكلة صعوبة إذا كانت تلك المنتجات ضرورية وأساسية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية مثل منتجات الأسمت والحديد والصلب وبعض منتجات البتروكيماويات وغيرها.

والجدير بالذكر أنه مهما بلغت الصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق الضرائب البيئية على التلوث بأشكالها المختلفة، إلا أن الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيقها على البيئة تحقق الكفاءة في استخدام الموارد وتحقق حصيلة ضريبية يمكن الإستفادة منها في معالجة الاضرار البيئية. (سعيد عبد العزيز، ٢٠٠٨، ص ص ٤٤٨ - ٤٥١)

ب. تعريف وخصائص التنمية المستدامة: (عصماني مختار، ٢٠١٤، ص ٥٢): التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تهدف إلى تطوير المجتمع والقضاء على التندى الثقافي والإجتماعي والإقتصادي من خلال التوظيف الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة، بشكل مخطط من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي بدورها تؤدي إلى التحسين في نوعية حياة الأفراد دون التأثير السلبي على البيئة وعلى مواردها الطبيعية. و تتميز التنمية المستدامة بالخصائص التالية:

▪ تراعى التنمية البعد الزمني وتعتبره الأساس، فهي تنمية طويلة الأجل وتعتمد على تقدير الإمكانات الحالية، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية، ويمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

- تهتم بإشباع إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس أو التقصير بالوفاء بإحتياجات الأجيال المستقبلية.
 - وجود إدارة واعية بالموارد المتاحة، والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل ومعالجة البيئة التي تعرضت للاضرار والتدهور وسوء الاستخدام .
 - الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع القضايا والمشاكل البيئية الموجودة بشكل كبير ويومي في حياتنا وفقاً لمبدأ "الوقاية خير من العلاج"، فلقد ثبت أن هذا المبدأ أكثر فعالية وأقل تكلفة من التعامل مع هذه المشاكل والقضايا بعد كبر حجمها وصعوبة التحكم فيها .
- ج. أهداف التنمية المستدامة: إن سعى المؤسسات والحكومات إلى تحقيق التنمية المستدامة، ناجم عن الوعي الذي تكتسبه هذه الفئات، وذلك بالنظر إلى أهمية وفعالية هذه الأهداف عند تحقيقها، وعلى هذا الأساس لابد من الوقوف على أهداف التنمية المستدامة والتي يمكن أن نحددها فيما يلي: (Alicia & Others,2018, P.94)
- التحسين في نوعية حياة الإنسان
 - إحترام البيئة ومواردها الطبيعية
 - إظهار دور مفهوم التربية البيئية
 - تحقيق الإستغلال العقلانى والرشيد للموارد
 - ربط التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بأهداف المجتمع
 - إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات المجتمع وألوياته

الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح الضريبة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة:
(SANJEEV Gupta and others, 2002, p.13)

- العناية بحسن إختيار الضريبة البيئية وتعميمها بشكل يلائم الظروف والحاجات البيئية والإقتصادية والإجتماعية لكل مجتمع، لذلك لا بد من بذل جهود أكبر في جمع المعلومات، والعمل على تطوير أساليب وآليات تحليلها لمساعدة متخذ القرار على إختيار وتصميم الضريبة البيئية الملائمة.
- ربط الضرائب البيئية بأهداف وأغراض محددة مسبقاً كجعل هذه الضرائب مقبولة لدى أغلب المجتمع فيعلم سلفاً أين ستذهب هذه الأموال المدفوعة.
- الإبتعاد عن التعقيد في تصميم الضريبة البيئية، وذلك لتفادي النفقات الإدارية الكبيرة بالنسبة للجهة المكلفة بتطبيقها أو للمنشآت التي تفرض عليها تلك الضريبة، فإذا كانت قدرة المنشآت على الاستجابة للضريبة محدودة بسبب التكاليف المرتفعة للتكنولوجيا اللازمة للتحكم في التلوث، فإن الضريبة في هذه الحالة لن تكون أداة فعالة لسياسة حماية البيئة.
- التدرج في تطبيق الرسوم البيئية، لتفادي التأثير السريع للتكاليف الإقتصادية منها والإجتماعية، والذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المنشآت على توفيق أوضاعها الإقتصادية والمالية مع الضرائب المفروضة مما يتسبب في مخاطر حقيقية تمس التنمية، التشغيل والعدالة.
- أن يكون هناك توفيق بين الطابع التحفيزي للضرائب البيئية والتطبيق الصارم للنصوص المتعلقة بها، لتمكين الضرائب البيئية من تحقيق التوازن بين مطالب البيئة والتنمية الإقتصادية.
- توجيه الإستثمارات نحو المجالات التي تساهم في تخفيف نسب تلوث البيئة، والتي تؤدي إلى تعديل سلوك المنشأة والأفراد إيجاباً نحو البيئة.

- تعويض الضرائب البيئية الجديدة بتخفيض الضرائب الأخرى لضمان الحيادية الضريبية،
كتخفيض الضريبة على الدخل والأعباء الإجتماعية.

إجراءات البحث

يتمثل مجتمع البحث الحالي في العاملين بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية كما هو موضح بالجدول التالي:
جدول رقم (١): مجتمع الدراسة*

البيان	العدد
عدد المصانع بمدينة العبور (المنطقة الصناعية أ وإمتدادها، والمنطقة الصناعية ب، ج)	١١٥٨ مصنع
عدد العاملين بمصانع مدينة العبور	٧٣٣٦٢
متوسط عدد العاملين بكل مصنع	٦٣ عامل تقريبا

*المصدر: موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٠

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح ان الحجم الكلى لمجتمع الدراسة يتمثل في ٧٣٣٦٢ مفردة من العاملين بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية. تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية. وتم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة التالية: (K. Thompson, 2012)

$$n = \frac{N P (1 - p)}{(N - 1)(d^2/Z^2) + P(1 - P)}$$

حيث إن:

(N) = حجم المجتمع

(n) = حجم العينة

(Z) = حدود الخطأ المعياري وهي ١,٩٦ عند درجة ثقة ٩٥%.

(P) = نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص مجتمع البحث وهي ٥٠%.

(d) = خطأ العينة المسموح به في تقدير النسبة وهو ٠,٠٥%.

$$\text{حجم العينة} = \frac{(73362 \times 0.5) (1-0.5)}{(73362 - 1) (0.05^2/1.96^2) + 0.5(1-0.5)}$$

حجم عينة الدراسة يبلغ (٣٨٣) مفردة.

الدراسة الميدانية:

أداة البحث: يعتمد البحث الحالي على استمارة الاستقصاء كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وقد افترض الباحثون أن متغيرات البحث (فرض ضريبة لحماية البيئة، حماية البيئة من التلوث، والتنمية المستدامة) تتضمن مجموعة من مؤشرات القياس يستند كل مؤشر قياس خاص بكل متغير على مجموعة من الاسئلة التي تساعد في توصيفه من خلال اجابات المستقصى منهم على هذه الاسئلة والجداول التالية توضح أبعاد كل متغير من المتغيرات والعبارات المكونة له:

جدول رقم (٢): عبارات مؤشرات القياس الخاصة بالمتغير المستقل الرئيسي (فرض ضريبية لحماية البيئة من التلوث)*

م	المتغير المستقل الفرعى	العبارات المكونة لمؤشرات قياس المتغير المستقل الفرعى
١	الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى	تعتبر الحوافز الضريبية اداة تشجيع وتوجيه للأنشطة التى تعمل فى مجال مكافحة التلوث
٢		تعتبر الحوافز الضريبية مكافآت للمنشآت على حسن ادائها فى المحافظة على البيئة من خلال مجال عملها
٣		تعمل الحوافز البيئية على تعديل وتقويم السلوك الاقتصادى لمصادر التلوث
٤		تساعد الحوافز البيئية على مساعدة متخذى القرار على اخذ تكاليف التلوث بالحسبان
٥		تؤدى الحوافز البيئية الى تخفيض الاضرار البيئية الناتجة الى ادنى حد ممكن
م	المتغير المستقل الفرعى	العبارات المكونة لمؤشرات قياس المتغير المستقل الفرعى
٦	ضوابط منح الحوافز الضريبية	يجب إخضاع منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى للقياس المستمر
٧		ينبغي ان يتم ربط الحوافز الضريبية البيئية بتحقيق الهدف المرجو منها
٨		يراعى ان تساهم الحوافز الضريبية بصورة فعلية فى تحقيق التنمية وحماية البيئة
٩		يجب أن يكون العائد اكبر من قيمة الحوافز الضريبية فى مجال مكافحة التلوث
١٠		يفضل وجود رقابة مستمرة وفعالة من الجهة المختصة بحماية البيئة على المنشآت المتمتعبة بالحوافز الضريبية البيئية
١١		الاعفاءات الضريبية
١٢		مسموحات الاهلاك المعجل والاهلاك الاضافى
١٣		أسعار الضرائب المنخفضة
١٤		الخصم الضريبى (الاتمان الضريبى)
١٥		إسترداد الضريبة

*المصدر: من اعداد الباحثون

م	المتغير المستقل الفرعى	العبارات المكونة لمؤشرات قياس المتغير المستقل الفرعى
١٦	مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات	حساب الإهلاك المعجل يحفز المنشآت على جذب الاستثمارات فى اقتناء أصول رأسمالية حديثة تساهم فى مكافحة تلوث البيئة؟
١٧		حساب الإهلاك المعجل يحفز المنشآت على القيام بعمليات إحلال وتجديد للتمتع بمزايا الإهلاك المعجل؟
١٨		حساب الإهلاك المعجل يؤدي الى زيادة التدفق النقدى للمنشآت نتيجة زيادة الإيرادات الناتجة عن تخفيض الضرائب المستحقة فى السنوات الأولى من حياة الأصل
١٩		حساب الإهلاك المعجل يحد من الخروج والتحايل عن القواعد العامة لقياس الدخل الضريبي حيث ان اجمالى ما يسمح بحسمه كاهلاك لا يزيد عن تكلفة اقتناء الاصل
م	المتغير المستقل الفرعى	العبارات المكونة لمؤشرات قياس المتغير المستقل الفرعى
٢٠	سياسة الإكراه عند سن النص التشريعى	يجب ان تتضمن القوانين او اللوائح ذات الصلة معايير صارمة للاستدلال على وجود مادة ملوثة مع توضيح معايير التركيز او كميات التصريف
٢١		يجب ان تنص القوانين او اللوائح ذات الصلة على قواعد تتعلق بالكميات القصوى للإنتاج، وللتقنيات الواجب الاستعانة بها اثناء هذا الانتاج
٢٢		بالنسبة للمؤسسات التى لا تستوفى المعايير البيئية، يجب ان توضح القوانين واللوائح الفترة الممنوحة لاعادة تصحيح المعدلات البيئية
٢٣		يجب ان تلزم القوانين او اللوائح ذات الصلة المنظمات بتقديم خطط توضيحية لكيفية ضبط كميات المواد الملوثة، وكيفية التخلص منها
٢٤		يجب ان تتضمن التشريعات الضريبية البيئية تقديم حوافز ضريبية كاملة للمؤسسات الخضراء (التي تراعى الاشتراطات البيئية)
٢٥		يجب ان تقدم المؤسسات الحكومية اعانات مالية خاصة لمشاريع الإبتكار الخضراء
٢٦		ينبغى ان توفر الجهات التمويلية خصومات على فوائد القروض للمشروعات المبتكرة لمنتجات خضراء (منتجات صديقة للبيئة)
٢٧		يجب ان يراعى ان تتضمن التشريعات الضريبية خصم ضريبي خاص على استيراد المعدات التى تساعد على الانتاج الانظف وكذا على قطع غيرها؟

*المصدر: من اعداد الباحثون

جدول رقم (٣): عبارات مؤشرات القياس الخاصة بالمتغير التابع (حماية البيئة من التلوث، التنمية المستدامة)*

م	المتغير التابع	العبارات المكونة لمؤشرات قياس المتغير التابع
٢٨	حماية البيئة من التلوث	تقوم الشركة بإعداد تقارير خاصة بمكافحة التلوث والنفايات الصناعية لتقديمها لمن يهمل الأمر عند طلبها
٢٩		تعمل الشركة على وضع خطط التحسين البيئي الصناعي
٣٠		يوجد بالشركة سجل لمتابعة كمية ونوع المخلفات الخطرة
٣١		تقوم الشركة بتوعية فريق العمل بالمتطلبات البيئية المحلية والدولية ومعايير حماية البيئة
م	المتغير التابع	العبارات المكونة لمؤشرات قياس المتغير التابع
٣٢	التنمية المستدامة	تراعى الشركة ترشيد إستهلاك الطاقة
٣٣		تلجأ الشركة إلى الإستعانة بمصادر نظيفة للطاقة
٣٤		تعمل الشركة على تقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن عمليات التصنيع
٣٥		تنمي الشركة منظومة الإقتصاد الدوار حفاظاً على الموارد
٣٦		تراعى الشركة استدامة الموارد من خلال ترشيد استهلاك الموارد

*المصدر: من اعداد الباحثون

اختبارات الصدق والثبات للمقياس المستخدم في البحث:

يوضح الجدول التالي ذكره نتائج اختبار ثبات مقاييس الدراسة بالنسبة لكل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة، ويقصد باختبار ثبات المقياس أن تعطى قائمة الاستقصاء نفس النتيجة حتى لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة بنفس الشروط وخلال نفس الظروف في كل مرة يتم توزيعها فيها. وقد كانت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (٤): نتائج حساب معاملات الصدق والثبات لمتغيرات البحث*

متغيرات البحث	البيان	عدد الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق الذاتي**
المتغيرات المستقلة الفرعية	الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، صور الحوافز الضريبية، مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات، سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي، سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي	٦	٢٧	٠,٨٥١	٠,٩٢٢
المتغيرات التابعة	حماية البيئة من التلوث، والتنمية المستدامة	٢	٩	٠,٧٣٢	٠,٨٥٦
متغيرات البحث	البيان	عدد الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق الذاتي**
متغيرات الدراسة معاً	فرض ضريبة لحماية البيئة، حماية البيئة من التلوث، التنمية المستدامة	٨	٣٦	٠,٨٩١	٠,٩٤٤

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

**معامل الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ

يعرض الجدول السابق قيمة معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث، حيث تشير قيم معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي لكل متغير إلى أن قائمة الإستقصاء تتمتع بثبات عالي إذ بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرات المستقلة الفرعية ٠,٨٥١، كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرين التابعين ٠,٧٣٢، وأيضاً بلغت قيمة معامل ألفا للمتغيرات كلها معاً (المتغير المستقل والمتغيرين التابعين) ٠,٨٩١ وهذه النتائج تؤكد أن ثبات قائمة الإستقصاء مرتفع ودال إحصائياً.

توصيف عينة البحث طبقاً للمتغيرات الديموجرافية:

أ- وصف عينة البحث تبعاً للنوع:

جدول رقم (٥): توزيع العينة على فئات البحث حسب النوع*

الخاصية	الفئات	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٣٠٦	٧٩,٩٠%
	أنثى	٧٧	٢٠,١٠%

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول والشكل السابقين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع هي ٧٩,٩٠% للذكور، ونسبة ٢٠,١٠% من عينة الدراسة للإناث.

ب- توصيف عينة البحث تبعاً للعمر:

جدول رقم (٦): توزيع العينة على فئات البحث حسب العمر*

الخاصية	الفئات	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٨٦	٢٢,٤٥%
	من ٣٠ لأقل من ٤٥ سنة	١٨٠	٤٧,٠٠%
	من ٤٥ حتى ٦٠ سنة	١١٧	٣٠,٥٥%

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول والشكل السابقين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر هي ٤٧,٠٠% للفئة العمرية من ٣٠ لأقل من ٤٥ سنة يليها في الترتيب نسبة ٣٠,٥٥% للفئة العمرية من ٤٥ حتى ٦٠ سنة، وفي النهاية نسبة ٢٢,٤٥% للفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة.

ج- توصيف عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:

جدول رقم (٧): توصيف عينة البحث حسب المؤهل العلمي*

الخاصية	الفئات	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	مؤهل متوسط	١٦٥	%٤٣,٠٨
	مؤهل فوق متوسط	٧١	%١٨,٥٤
	مؤهل عالي	١١٣	%٢٩,٥٠
	دبلوم الدراسات العليا	٢٢	%٥,٧٤
	ماجستير	٧	%١,٨٣
	دكتوراه	٥	%١,٣١

يوضح الجدول والشكل السابقين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي هي %٤٣,٠٨ لحملة المؤهلات المتوسطة، يليها في الترتيب نسبة %٢٩,٥٠ لحملة المؤهلات العليا، ثم نسبة %١٨,٥٤ لحملة المؤهلات فوق المتوسط، يليها نسبة %٥,٧٤ للباحثين على دبلوم الدراسات العليا، ثم نسبة %١,٨٣ لحملة الماجستير، وفي النهاية نسبة %١,٣١ لحملة الدكتوراه.

د- توصيف عينة البحث تبعاً لعدد سنوات العمل:

جدول رقم (٨): توزيع العينة على فئات البحث حسب عدد سنوات العمل*

الخاصية	الفئات	العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات العمل	أقل من ١٠ سنوات	٦٦	%١٧,٢٣
	من ١٠ لـ ٢٠ سنة	١٥٢	%٣٩,٦٩
	من ٢٠ لـ ٣٠ سنة	٩٤	%٢٤,٥٤
	من ٣٠ سنة فأكثر	٧١	%١٨,٥٤

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول والشكل السابقين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات العمل هي ٣٩,٦٩% لعدد سنوات من ١٠ لأقل من ٢٠ سنة يليها في الترتيب نسبة ٢٤,٥٤% لعدد سنوات من ٢٠ لأقل من ٣٠ سنة، ثم نسبة ١٨,٥٤% لعدد سنوات عمل من ٣٠ سنة فأكثر، وفي النهاية نسبة ١٧,٢٣% لعدد سنوات عمل أقل من ١٠ سنوات.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قام الباحثون بإختبار قوة مؤشرات قياس متغيرات الدراسة حيث تم الإستعانة ببعض مقاييس التحليل الوصفي مثل الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، حتى يمكن ترتيب الأبعاد المكونة لمتغيرات الدراسة وفقاً لمدى توافرها من وجهة نظر المستقصى منهم من العاملين بشركات مدينة العبور الصناعية، وكانت نتائج قياس قوة الأبعاد المكونة لمتغيرات الدراسة على النحو التالي ذكره.

جدول رقم (٩): ترتيب مؤشرات قياس المتغير المستقل "فرض ضريبة لحماية البيئة"*

م	المتغير الفرعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي	٣,٥٤	٠,٧٣
٢	صور الحوافز الضريبية	٣,٤٩	٠,٦٨
٣	سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي	٣,٤٨	٠,٧٥
٤	ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي	٣,٤٥	٠,٧٢
٥	الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي	٣,٤٣	٠,٧١
٦	مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات	٣,٣٨	٠,٧٥
	مؤشرات قياس متغير "فرض ضريبة لحماية البيئة"	٣,٤٦	٠,٥٤

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول السابق أن المتوسط الكلي لأبعاد المتغير المستقل "فرض ضريبة لحماية البيئة" بشركات مدينة العبور الصناعية بلغ ٣,٤٦ بإنحراف معياري مقداره ٠,٥٤، وأن معظم الآراء تتجه نحو الموافقة وتميل إلى أن تكون الاستجابة الكلية موافقة تجاه عبارات هذا

المتغير، حيث تبين ان أكثر مؤشرات قياس فرض ضربية لحماية البيئة هو مؤشر "سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي" حيث جاء فى المرتبة الأولى بدرجة إستجابة تشير إلى الموافقة بمتوسط حسابى (٣,٥٤) بإنحراف معيارى قدره (٠,٧٣)، كما أن أقل المؤشرات توافراً كانت مؤشر "مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات" حيث جاء فى المرتبة الأخيرة بدرجة إستجابة تشير إلى المحايدة بمتوسط حسابى (٣,٣٨) وإنحراف معيارى قدره (٠,٧٥).

جدول رقم (١٠): ترتيب مؤشرات قياس المتغيرين التابعين "حماية البيئة من التلوث"، "التممية

المستدامة"

م	المتغير التابع	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
١	بعد حماية البيئة من التلوث	٣,٢٩	٠,٨٠
٣	بعد التتممية المستدامة	٣,٢٥	٠,٩١

*المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يتضح من الجدول السابق انه يمكن ترتيب المتغيرات التابعة وفقاً قيمة المتوسط الحسابى على النحو التالى: بعد "حماية البيئة من التلوث" باستجابة تشير الى المحايدة وبوسط حسابى مقداره (٣,٢٩)، يليه بعد "التممية المستدامة" باستجابة تشير الى المحايدة وبوسط حسابى مقداره (٣,٢٥).

اختبار صحة فروض الدراسة:

١ - اختبار صحة الفرض الأول:

نص الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبية لحماية البيئة على حماية البيئة من التلوث

ولاختبار صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط الخطى لبيرسون لدراسة إتجاه وقوة علاقة الارتباط بين كلاً من:

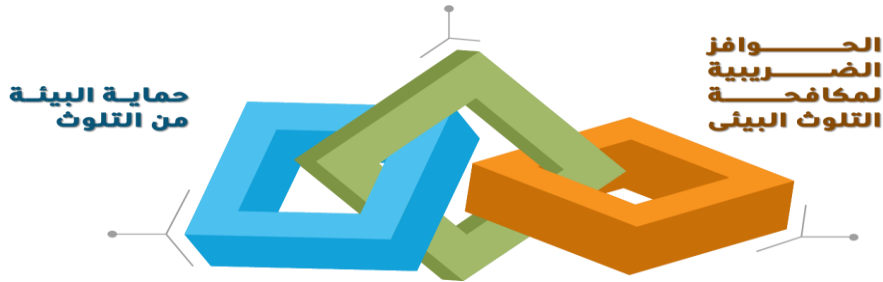
- الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي
- ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي
- صور الحوافز الضريبية

وبين متغير حماية البيئة من التلوث على النحو التالي ذكره.

Pearson Correlation ---→ 0.379

Sig. (2-tailed) 0.000

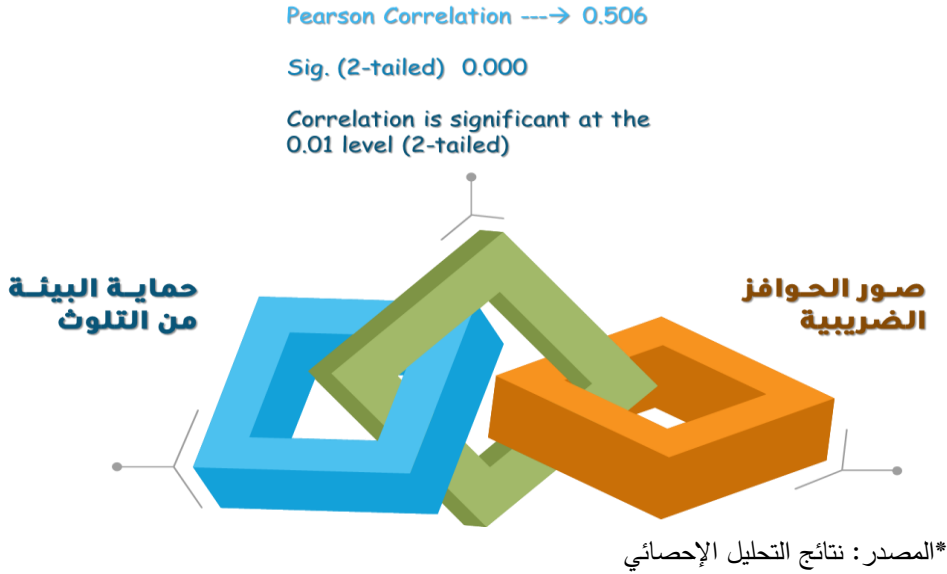
Correlation is significant at the
0.01 level (2-tailed)



*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم (٢): علاقة الارتباط بين الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي وحماية البيئة من التلوث*





شكل رقم (٤): علاقة الارتباط بين صور الحوافز الضريبية وحماية البيئة من التلوث*

توضح الأشكال السابقة ان هناك علاقة ارتباط معنوى طردى بين الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى، ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى، وصور الحوافز الضريبية وبين حماية البيئة من التلوث. ومن ثم يتم رفض الفرض الأول للدراسة وقبول الفرض البديل الذى ينص على انه:
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على حماية البيئة من التلوث.
٢ - إختبار صحة الفرض الثانى:
نص الفرض الثانى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على التنمية المستدامة.

ولاختبار صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط الخطى لبيرسون لدراسة اتجاه وقوة علاقة الارتباط بين كلاً من:

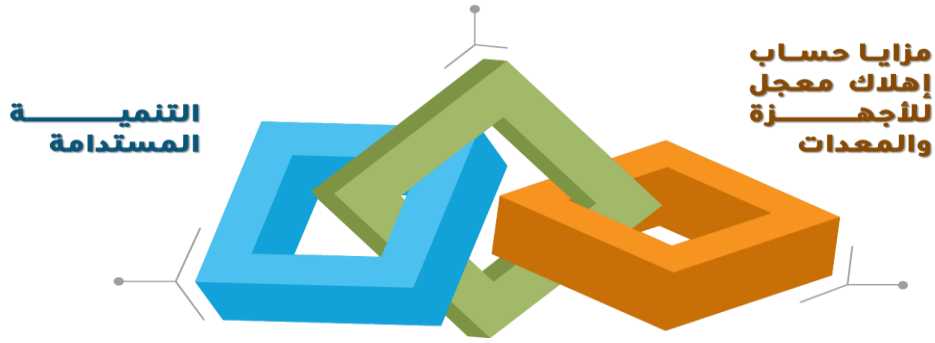
- مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات
- سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي
- سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي

وبين متغير التنمية المستدامة على النحو التالي ذكره.

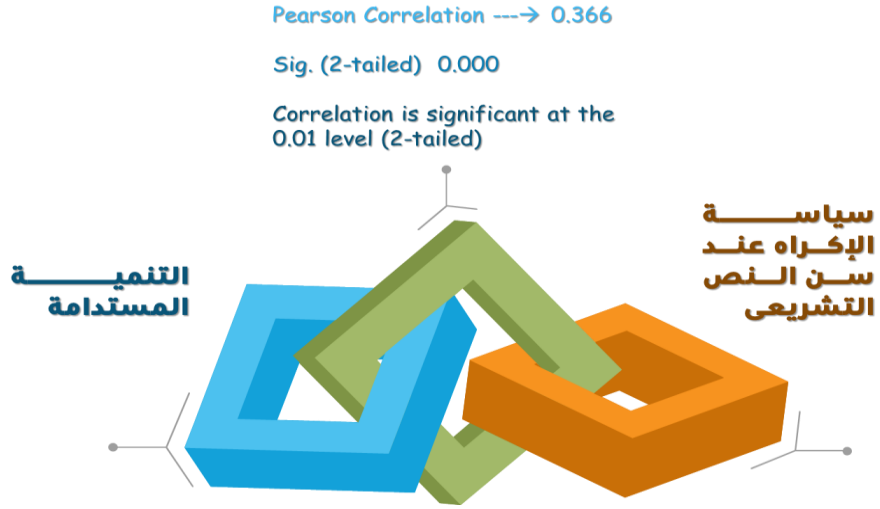
Pearson Correlation ---→ 0.414

Sig. (2-tailed) 0.000

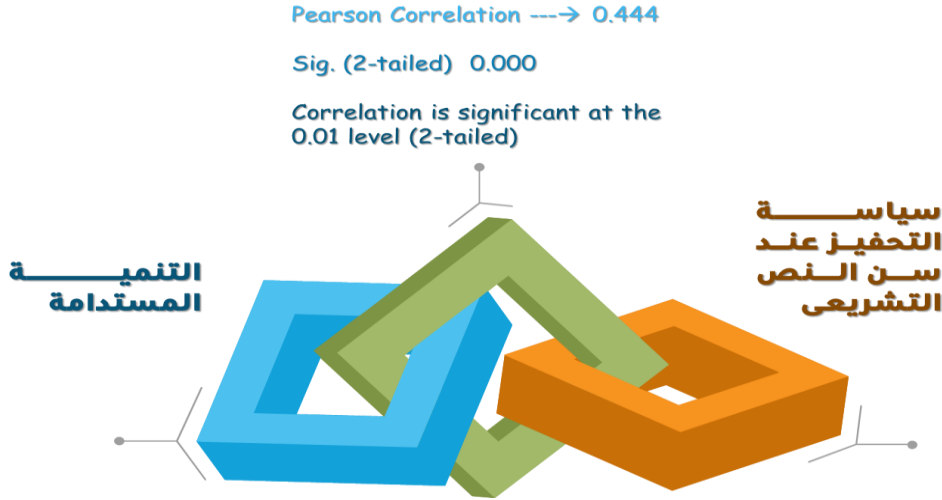
Correlation is significant at the
0.01 level (2-tailed)



شكل رقم (٥): علاقة الارتباط بين مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات والتنمية المستدامة*



شكل رقم (٦): علاقة الارتباط بين سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي والتنمية المستدامة*



*المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

شكل رقم (٧): علاقة الارتباط بين سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي والتنمية المستدامة*

توضح الأشكال السابقة ان هناك علاقة ارتباط معنوى طردى بين مزايا حساب اهلاك معجل للأجهزة والمعدات، سياسة الاكراه عند سن النص التشريعي، سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي وبين التنمية المستدامة. ومن ثم يتم رفض الفرض الثانى للدراسة وقبول الفرض البديل الذى ينص على انه:
يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على التنمية المستدامة.

نتائج البحث

- الضرائب البيئية وسيلة كسائر الوسائل لها إيجابيات متعددة مثل العمل على الحفاظ على البيئة، وتوفير مناصب عمل، وزيادة الإيرادات، وغيرها أما سلبياً مثل التأثير على القدرة التنافسية للمنظمات، وصعوبة تحديد مبلغ الضريبة بصورة دقيقة، وتوقف المنظمات عن انشطتها وغيرها، وفي النهاية تم تناول الآثار الاقتصادية لهذه الأداة على جوانب مختلفة مثل مستوى الأسعار والقدرة التنافسية، ثم تقييمها من خلال دراسة مميزات ومساكن وصعوبات تطبيقها كأساس لمكافحة التلوث البيئي. تمتاز المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص أهمها: جانب التمويل والإستثمار، جانب الإدارة، جانب التخطيط، جانب التكنولوجيا المستخدمة، الإرتباط المباشر بالمستهلك النهائي، والإنتشار الجغرافي.
- لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعتداد كل الوسائل الممكنة والمتاحة، وأحد أهم هذه الوسائل الحماية البيئية، حيث أن حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية المستدامة، ونظام الضرائب البيئية يعد أحد أهم الأدوات الفعالة للحد من التلوث البيئي الذي أصبح يشكل خطراً متفاقماً يهدد حياة الإنسان، وايضاً أداة فعالة تساهم في تغيير سلوك الملوثين للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في استهلاك الطاقة، حيث أن فرض الضرائب البيئية يهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات الضريبية.
- على الدولة التدخل عن طريق القوانين والتشريعات البيئية، التي تستخدم كوسيلة للحد من الآثار البيئية الغير مرغوب فيها، حيث تعد الضرائب والرسوم البيئية وسيلة من وسائل تدخل الدولة لحماية البيئة والحفاظ عليها من خلال التأثير على توجيه السلوك البيئي للمنظمات الإقتصادية. إذ أن هذه الضرائب البيئية تفرض على الأنشطة التي تؤثر بصفة سلبية على البيئة. ولذلك، فإن الهدف منها وقائي أكثر منه مالي، لجعل المنظمات

الإقتصادية تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة. هناك العديد من المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة أهمها مشاكل التمويل بالإضافة الى المشاكل المتعلقة بجانب العرض والطلب.

■ تتمتع مقاييس قياس (فرض ضريبية لحماية البيئة، حماية البيئة من التلوث، التنمية المستدامة) بدرجة عالية من الثبات والصدق الذاتي بما يمكن الباحثين من إمكانية تطبيقها لقياس نفس الظواهر البحثية حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للثلاث متغيرات المستقلين الفرعيين الخاصين بالفرض الأول (الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، وصور الحوافز الضريبية) ٠,٧٤١، أيضاً بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للثلاث متغيرات المستقلين الفرعيين الخاصين بالفرض الثاني (مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات، سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي، سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي) ٠,٧٨٩، كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرات التابعة (حماية البيئة من التلوث، والتنمية المستدامة) ٠,٧٣٢، وأيضاً بلغت قيمة معامل ألفا للمتغيرات كلها معاً (المتغير المستقل الرئيسي والمتغيرين التابعين) ٠,٨٩١. وهذه النتائج تؤكد أن ثبات قائمة الإستقصاء مرتفع ودال إحصائياً.

■ أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي أن عناصر فرض ضريبية لحماية البيئة مرتبة حسب مقدار تأثيرها على حماية البيئة من التلوث والتنمية المستدامة هي على الترتيب: سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي باستجابة تشير الى الموافقة وبوسط حسابي مقداره (٣,٥٤)، يليها صور الحوافز الضريبية باستجابة تشير الى الموافقة وبوسط حسابي مقداره (٣,٤٩)، ثم سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي باستجابة تشير الى الموافقة وبوسط حسابي مقداره (٣,٤٨)، يليها ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي

باستجابة تشير الى الموافقة وبوسط حسابى مقداره (٣,٤٥)، ثم الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى باستجابة تشير الى الموافقة وبوسط حسابى (٣,٤٣)، وفى النهاية مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات باستجابة تشير الى الموافقة وبوسط حسابى (٣,٣٨).

- أوضحت نتائج الإحصاء الوصفى أيضاً أن المتوسط الكلى لبعدى (حماية البيئة من التلوث)، (التمية المستدامة) بلغ على الترتيب: (٣,٢٩)، (٣,٢٥) مما يدل على أن هناك توافر بنسبة مرتفعة لوجود دور واضح لفرض ضريبة لحماية البيئة على قوة حماية البيئة من التلوث ومدى تحقق التنمية المستدامة بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية.
- أوضحت نتائج إختبار صحة الفرض الرئيسى الأول والفروض الفرعية المتفرعة منه رفض الفرض الأول للدراسة وقبول الفرض البديل الذى ينص على انه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على حماية البيئة من التلوث، كما أوضحت النتائج رفض الفروض الفرعية المتفرعة من الفرض الرئيسى الأول وقبول الفروض البديلة والتي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من: صور الحوافز الضريبية، ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى، الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئى على حماية البيئة من التلوث بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية.
- أوضحت نتائج إختبار صحة الفرض الرئيسى الثانى والفروض الفرعية المتفرعة منه رفض الفرض الثانى للدراسة وقبول الفرض البديل الذى ينص على انه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفرض ضريبة لحماية البيئة على التنمية المستدامة، كما أوضحت النتائج رفض الفروض الفرعية المتفرعة من الفرض الرئيسى الثانى وقبول الفروض البديلة والتي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلاً من: مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات،

- سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي، سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي على التنمية المستدامة بالمصانع الموجودة بمدينة العبور بالمناطق الصناعية.
- علاقات الارتباط بين المتغيرات الفرعية المكونة للمتغير المستقل (فرض ضريبة لحماية البيئة):
 - الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي
 - ضوابط منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي
 - صور الحوافز الضريبية
 - مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات
 - سياسة الإكراه عند سن النص التشريعي
 - سياسة التحفيز عند سن النص التشريعي
 - وبين المتغيرات التابعة (حماية البيئة من التلوث، التنمية المستدامة) كلها علاقات ارتباط طردية متوسطة موجبة.

توصيات البحث

م	المجال	التوصية	الإدارات / الجهات المعنية	البعد الزمني
١	التشريع الضريبي البيئي	تضمين القوانين واللوائح ذات الصلة بالمحافظة على البيئة معايير واضحة تساعد في التحقق من وجود المواد الملوثة مع بيان نسب التركيزات الخطرة وأساليب التصريف السليمة بما يعنى تحديد درجة الضرر البيئي بدقة حتى يتسنى فرض نظام ضريبي بيئي صحيح	السلطة التشريعية بمصر (مجلس النواب)	عامان لمراجعة القوانين المحلية المتعلقة بالبيئة، وكيفية تطبيق البروتوكولات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة محلياً بما يساهم في تعزيز الحفاظ على البيئة من التلوث
٢		تضمين القوانين واللوائح ذات الصلة بالمحافظة على البيئة توقيتات ومدد زمنية تمنح للجهات المخالفة لتوفيق اوضاعها عند تجاوز الاشتراطات البيئية المنصوص عليه في القوانين واللوائح ذات الشأن		عامان لمراجعة القوانين المحلية المتعلقة بالبيئة
٣		تضمين القوانين ذات الصلة بالمحافظة على البيئة حوافز ضريبية مناسبة للمنظمات الخضراء		وزارة المالية
٤		بالنسبة للضرائب البيئية على الطاقة، يمكن تطبيقها في الأجل الطويل، مع الإقتصار في الأجلين القصير والمتوسط على تنفيذ الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة		وزارة الكهرباء والطاقة
م	المجال	التوصية	الإدارات / الجهات المعنية	البعد الزمني
٥	التشريع الضريبي البيئي	متابعة المشكلات التي تفرزها منظومة الضرائب البيئية المقترحة والعمل على سد الثغرات التي تظهر اثناء التنفيذ	وزارة البيئة	الخمس سنوات الاولى من بدء العمل بالقوانين واللوائح الجديدة

عام واحد لإقرار خطة الدعم	وزارة المالية وزارة التضامن الاجتماعي	دعم الضرائب البيئية بحزمة من السياسات الاقتصادية الأخرى لمعالجة عدد من القضايا التي قد تنتج عن تطبيقها، مثل تقديم دعم للقراء في القطاع غير الرسمي الذين قد يتأثروا سلباً من هذه الضرائب	دعم المضارين من الضرائب البيئية	٦
نشاط مستمر خاضع للمراقبة الدورية بهدف إعادة ضبط المعدلات وفقاً للمتغيرات البيئية المحيطة	وزارة التخطيط وزارة التجارة والصناعة وزارة البيئة	إرفاق أدلة أو لوائح تنفيذية مع القوانين والمدونات القانونية توضح الكميات القصوى لإنتاج المنتجات التي تتسبب في التلوث البيئي اعتماداً على نوع ومقدار ما تنتجه من ملوثات، وإعتماداً على حيوية السلعة بالنسبة للاقتصاد الوطني	تقنين الصناعات الملوثة للبيئة	٧
		إرفاق أدلة أو لوائح تنفيذية مع القوانين والمدونات القانونية توضح كيفية ضبط المواد الملوثة، وكيفية التخلص منها بشكل آمن		٨
نشاط مستمر غير محدد المدة	وزارة المالية وزارة التجارة والصناعة	التعاون مع الجهات المسؤولة عن جميع المنافذ الجمركية لرقابة واردات الآلات وقطع الغيار والخامات لمراجعة احتماليات تلوثها للبيئة عند الاستعانة بها	الرقابة البيئية	٩

المراجع

(الموقع الرسمي لجهاز تنظيم إدارة المخلفات في ٢٢/٧/٢٠٢٢)

http://www.newcities.gov.eg/Default.aspx الموقع الرسمي لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

<http://www.wmra.gov.eg/areg/ReportsandGuidelines/Pages/default.aspx>

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات البيئة - الجزء الثالث: المخلفات والكوارث عام ٢٠١٨.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات البيئة - الجزء الثالث: المخلفات والكوارث عام ٢٠١٩.

المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢ 231

التقييم الدولي ISSN 1110-0826

التقييم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص الاستثماري عام ٢٠١٨ - إصدار أكتوبر ٢٠٢٠.

حافظ، سحر مصطفى: الحاجة إلى تشريع موحد لإدارة النفايات في مصر، المجلة الجنائية القومية، مج ٥٤، ع ٣٤ (٢٠١١)

خوري، عصام، عبير ناعسه (٢٠٠٧)، " النظام الضريبي " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، المجلد ٢٩، العدد الأول.

رناد زياد محمود حرارة، قياس تكلفة الناتج عن الصناعات الاستخراجية، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، العقبة، الأردن، يونيو ٢٠١٧م.

سهام كردودي، حكيمة بوسلمة: "دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة اتجاه لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولاية بسكرة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٢٤ (٢٠١٨)

صالح بن عبد الرحمن السعد: "فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية"، مجلة جامعة الملك بعد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ع ١ (٢٠١٦)

عبد الباقي (٢٠١٠): " مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، قسم المالية والنقود، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

عبد العزيز سعيد (٢٠٠٨): "النظام الضريبي وأهداف المجتمع"، دار النشر الثقافة، الإسكندرية، مصر.

عصماني مختار: دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف ١، ٢٠١٤.

فؤاد، نسرين سمير أحمد (٢٠٢١): العائد الاجتماعي لإعادة تدوير المخلفات الصلبة: دراسة ميدانية، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، مج ٨١، ج ٣.

النويران، ثامر علي (٢٠١٥): "السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي"، مؤتمر أمن وحماية البيئة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

Alicia Bárcena , Mario Cimoli, Raúl García-Buchaca, Luis Fidel Yáñez, and Ricardo Pérez, (2018) ,The 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals An opportunity for Latin America and the Caribbean,. www.cepal.org/en/suscripciones.

Bosung Kim Sang, Won Kim, Kun Soo Park, (2021). "Promoting supplier's environmental innovation via emission taxation" International Journal of Production Economics, Vol. 240.

Erica Rustico, Stanko Dimitrov, (2022). "Environmental taxation: The impact of carbon tax policy commitment on technology choice and social welfare" International Journal of Production Economics, Vol. 243.

Francisco J. Delgado, Jaume Freire-González, Maria J. Presno, (2022). "Environmental taxation in the European Union: Are there common trends?" Economic Analysis and Policy, Vol. 73, No.1.

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/553362/solid-waste-management>

K.B. Tchorzewska, J. Garcia-Quevedo, E. Martinez-Ros, (2022). "The heterogeneous effects of environmental taxation on green technologies" Research Policy, Vol. 51, No.2.

- Nathanson, J. (2015). Solid-Waste Management. Encyclopedia Britannica.
- Onur A. Koska, Frank Stahler, Onur Yeni, (2021). "Trade and commodity taxes as environmental instruments in an open economy" Journal of Economic Studies, Vol. 48, No.2.
- SANJEEV Gupta and others. Fiscal dimensions of sustainable development (prepared for World Summit on Sustainable Development). Washington: International Monetary Fund, 2002.
- Simon Matti, Jonas Nass, Jorgen Larsson, (2022). "Are fee-and-dividend schemes the savior of environmental taxation? Analyses of how different revenue use alternatives affect public support for Sweden's air passenger tax" Environmental Science and Policy, Vol. 132, No.3.
- Steven K. Thompson (2012): "Sampling", Simon Fraser University, New Jersey, third edition.
- Wei Cai, Min Bai, Howard Davey, (2022). "Implementing environmental protection tax in China: an alternative framework" Pacific Accounting Review, Vol. 34, No.3.
- Ya-Jun Cai, Tsan-Ming Choi, Lipan Fengc, Yongjian Li, (2022). "Producer's choice of design-for-environment under environmental taxation" European Journal of Operational Research, Vol. 275.

ABSTRACT

This research aimed to identify the relationship between imposing a tax to protect the environment, protecting the environment from pollution and sustainable development. Expedited depreciation of devices and equipment, coercion policy when enacting the legislative text, stimulus policy when enacting the legislative text and protecting the environment from pollution, sustainable development.

The research relied on the descriptive analytical approach to reach its objectives set by the researcher, where an opinion survey was distributed to a random sample of 383 workers in factories located in the city of Obour in the industrial areas, and all survey lists were valid for statistical analysis of the results of the answers received. The general results of the study showed the validity, validity and effectiveness of the proposed study model.

Among the most important results that have been reached is that there is a statistically significant effect for each of: forms of tax incentives, controls for granting tax incentives to combat environmental pollution, tax incentives to combat environmental pollution on protecting the environment from pollution, as well as finding a statistically significant effect for each of: Advantages of calculating accelerated depreciation of devices and equipment, coercion policy when enacting the legislative text, stimulus policy when enacting the legislative text on sustainable development in factories located in Obour City in the industrial zones. Attaching guides or implementing regulations with laws and legal codes that explain how to control polluting materials, and how to dispose of them safely

Keywords: environmental taxes, environmental protection, sustainable development, stimulus policy, coercion policy, accelerated depreciation of machines, forms of tax incentives, controls for granting tax incentives.